الخردة.. ثروة هائلة

تحقيق/
عبدالحكيم الجبري

■.. أليس تبديد الثروات الوطنية مهما كانت شحيحة جزء من الإفقار..؟! هذه المرة يأتي الإفقار في شكل خسارة تتمثل في أطنان خردة الحديد وصفائح النحاس التي تصدر الى الخارج بأثمان زهيدة..!! خلال العامين الماضيين دونت وزارة الصناعة والتجارة رسمياً في دفاترها ٨٧ ألف طن كإجمالي لما تم تصديره من الخردة الى الخارج.

واذا تأكد لنا أن أضعاف هذا الرقم من الخردة يتم اخفاؤه وتهريبه بين فينة وأخرى فسنجد أن بأيدينا ثروة كبيرة جداً نفرط فيها ولا نستغلها الاستغلال الأمثل..

تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية الداعية الى ضرورة الاستفادة من صهر الخردة واعادة تصنيعها والاستفادة منها في الصناعة المحلية لما لهذه الصناعة من أهمية يرتكز عليها الاقتصاد الوطني - مؤخراً - قامت وزارة الصناعة والتجارة بإصدار القرار الوزاري رقم «٩٠» لسنة ٢٠٠٤م بشأن حظر تصدير الحديد الخردة الى الخارج.. احساساً منها بأن هذه الثروة الوطنية التي يتم تصديرها أو تهريبها - للأسف الشديد - حسب ما قاله الدكتور/ خالد راجح شيخ - وزير الصناعة والتجارة تسهم في رفد الناتج القومي.. وان تعزيز وتقوية الاقتصاد الوطني بشكل نسبي بحاجة الى مزيد من الحماية والتشجيع وتقديم كافة التسهيلات وتذليل الصعوبات للحفاظ على هذه الثروة التي تهرب الى خارج الوطن وليستفاد منها محلياً بعد اعادة تصنيعها.

مليار ريال!!

تصدير وتهريب الخردة وبيعها بأثمان بخسة وزهيدة الى خارج الوطن يعرض الاقتصاد الوطني وعملية التنمية لخسارة كبيرة.

ويشدد وزير التجارة والصناعة قائلاً: «لا ينبغي التفريط والمتاجرة بهذه الثروة الموجودة في بلادنا».

الواضح من كشوفات وزارة الصناعة والتجارة لعام ٢٠٠٣م أنه تم تصدير «٤٣٥٠٠» طن بمبلغ «٦٢٤,٧٠٠,٠٠٠» ريال.. فيما تم تصدير «٤٣٨٠٠» طن للعام ٢٠٠٢م بمبلغ «٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠» ريال.

هذه الأرقام المدونة في دفاتر وزارة الصناعة والتجارة حصلنا عليها بعد القرار الأخير القاضي بمنع تصدير الخردة الى الخارج.

مصدر الخردة

الأسواق.. والحارات.. والشوارع.. وكذا أماكن النفايات والمخلفات المتشتتة والسائبة في الأزقة والأحياء في المدن والأرياف دون استثناء تعتبر المحطة الأولى لأكثر من خمسة آلاف عامل ما بين حمالين وسائقين وعمال تقطيع وفرز وتجميع يشكلون مجاميع متفرقة بجميع محافظات الجمهورية.. ومنها كانت خطوتنا الأولى لمعرفة مصدر ومصير حديد الخردة الكنز الثمين الذي يتسرب من أيدينا اكتفينا بزيارة أحد المحلات الذي تتكدس فيه أكوام من قضبان الحديد الخردة وصفائح النحاس المجمعة من هنا وهناك للتحدث مع بعض عمال تقطيع الحديد بأنواعه وفرزه ومن ثم وزنه عن كيفية تجميعهم للحديد الخردة.

وجوار احدى الشاحنات المحملة بالخردة التقينا «أحمد محمد المطري» باعتباره وسيطاً بين العمال والتجار المصدرين.

فهو يقوم بشراء الخردة من الحديد والنحاس والألمنيوم بأسعار زهيدة «ثلاثة آلاف ريال» للطن الواحد بعد تقطيعه وفرزه وتحميله على الشاحنات، بينما يقوم ببيعها للتجار حسب قوله بخمسة آلاف ريال.

أشار «المطري» في حديثه معنا الى أن هذه الخردة جزء منها ملك لجهات حكومية ورسمية والجزء الآخر يتم تجميعه من مختلف الأحياء والشوارع التي تكون في الأساس مرمية.. وتناط مهمة التجميع بفئات عدة أغلبهم من صغار السن، ويتعامل معهم بصورة دائمة سواء تلك الجهات التي تريد بيع أثاثها من اطارات حديدية والمنيوم وقضبان الحديد المقوى وصفائح الفولاذ والصحون وأنابيب المياه المعدنية والبترولية.. وتعامله هذا لا يتم إلا مع جهات معينة بذاتها.

هناك محلات خاصة وهي قليلة حسب قوله ستتقبل ما يأتيها من خردة من متعهدين لتقوم هذه المحلات بيعها للورش الصغيرة - أحياناً - أو بيعها للشركة اليمنية - الصينية للحديد والصلب المحدودة والوحيدة في بلادنا التي تقوم بإعادة صهرها واستخدامها محلياً وان بإنتاج محدود.

وسطاء

يعمل «سالم اليوسفي» كوسيط بين التجار وبين المتعهدين أو ما يسمى بالعملاء الذين يقومون بعملية تجميعها من النفايات والشوارع في أكثر من محافظة.

ويقول بأنه يتم شراء الخردة بمبالغ مالية من جامعي تلك المعادن المختلفة الذين غالباً ما يكونوا أطفالاً صغار السن ويتم تجميعها في مخزن كبير ليتم فرزها وتقطيعها ووضعها في صناديق مخصصة بغية القيام بنقلها بعدما تجرى لها عملية الوزن الى مخازن المشترين عبر الشاحنات المتوسطة والكبيرة.

ويصف اليوسفي نوع الخردة المباعة من الحديد والنحاس بأنها عبارة عن قضبان حديدية وسبائك ونحاس وحديد السيارات المتهالكة المرمية هنا أو هناك وأعمدة حديدية كهربائية ودراجات عادية ونارية.. بالاضافة الى أنواع أخرى.

ويقول الوسطاء الذين يشترون خردة الحديد والنحاس أن عشرات الشاحنات تذهب بين الحين والآخر الى ميناء الحديدة وهي محملة بعشرات الأطنان من قضبان الحديد وسبائك النحاس والمعدات والآلات المختلفة النوع.

التصنيع المحلي

الشركة اليمنية - الصينية للحديد والصلب المحدودة في بلادنا تعتبر الوحيدة في مجالها، وما تمتلكه من امكانيات توصف بأنها قادرة على تحقيق الكثير من التقدم في مجال اعادة صهر الحديدة الخردة.. تلك الثروة الوطنية التي ينبغي أن نحافظ عليها لنستفيد منها محلياً بدلاً من تهريبها الى خارج الوطن.. وعملاً بأقوال الوسطاء اتجهنا الى هذه الشركة والتقينا بالمسؤول الأول بالشركة اليمنية - الصينية الأخ/ قاسم حسين المشدلي - رئيس مجلس الادارة والذي حدد أهداف الشركة المتمثلة في المحافظة على الثروة الوطنية بإعادة تصنيع الخردة بدلاً من بيعها للخارج.

واصفاً صناعة الحديد الصلب بأنها من الصناعات المهمة التي تقاس بها درجة التقدم والتطور الصناعي.

الشركة تقوم بصهر الخردة منذ عام ١٩٩٢م بطاقة انتاجية ستة آلاف طن سنوياً رغم الصعوبات التي تواجهها أثناء عملها وتعترض طريقها بين كل حين وآخر كما يصف مسئولو الشركة.. ومع ذلك ظلت صامدة والسبب كما أشار المختصون في الشركة ممثلة بمؤسسها قاسم المشدلي دعوات فخامة الأخ رئيس الجمهورية المتكررة للمستثمرين اليمنيين وغيرهم بأن يتوجهوا نحو مشاريع صناعية تعتمد على الخامة المحلية - وبالفعل - هذا ما قامت به الشركة اليمنية - الصينية لصناعة الحديد والصلب منذ خمسة عشر عاماً، ومنذ ذلك الحين عملت على صهر الحديد الخردة واعادة تصنيعها بطاقة انتاجية ستة آلاف طن سنوياً حديد بناء مسلح بجميع أنواعه لتسويقه محلياً.

صهر الخردة

يوضح مختصو الشركة كيفية ظهور الشركة فقد تأسست عام ١٩٩٢م في صنعاء بطاقة انتاجية ستة آلاف طن سنوياً.. ومع الأيام أخذت تتطور العملية الى أن تم تأسيس مصنع في عدن عام ٩٧م بطاقة انتاجية مائة وخمسين ألف طن سنوياً حديد بناء مسلح بمختلف المقاسات تحت التأسيس.

أما صهر الحديد الخردة واعادة تصنيعها فهي عملية تتم من خلال وضع الخردة في أفران مخصصة للصهر تحت درجة مئوية معينة بعد ما يتم فرز الخردة وتقطيعها ومن ثم كبسها وتحويلها الى كتل، وبالتالي يتم ترحيلها الى أفران الصهر.. بعد ذلك تخرج بشكل سبائك معينة ذات قوالب مخصصة من أجل أن تكون سبائك حديد وزن الواحدة يصل مابين

□ د. خالد راجح شيخ

□ قاسم حسين المشدلي

□ مصنع محلي واحد يقوم بصهر الخردة وإعادة تصنيعها

□ أفران مخصصة لصهر الخردة